دور الاقتصاد الأخضر في التنمية الاقتصادية في مصر

The role of the green economy in economic development in Egypt

أحمد عبد الحافظ عبدالوهاب

مدرس الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة أهمية الاقتصاد الأخضر كمحرك للتنمية الاقتصادية في مصر، حيث ركزت على كيفية استفادة البلاد من الممارسات المستدامة لتعزيز الابتكار وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. أظهرت الدراسة أن الاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيات البيئية يمكن أن يخلق فرص عمل جديدة ويحسن كفاءة استخدام الموارد، مما يعزز من قدرة الاقتصاد على المنافسة العالمية ويحقق توازنًا بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. وبالرغم من التحديات التي تواجه عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر، إلا أن الدراسة أوضحت أن هناك إرادة سياسية وإرادة شعبية قائمة لتعزيز هذا التوجه، مما يشير إلى إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة في المستقبل من خلال استراتيجيات مستدامة ومدروسة.

Abstract:

This study underscored the significance of the green economy as a driver of economic development in Egypt, focusing on how the country can leverage sustainable practices to foster innovation and achieve sustainable economic growth. The study highlighted that investing in renewable energy and environmental technologies can create new job opportunities and improve resource efficiency, enhancing the economy's global competitiveness while balancing economic growth with environmental preservation. Despite the challenges in transitioning to a green economy, the study emphasized existing political will and popular support to bolster this direction, indicating potential substantial gains in the future through thoughtful and sustainable strategies.

مقدمة:

الاقتصاد الأخضر نموذج اقتصادي حديث يهدف لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وذلك لتحقيق التنمية المستدامة التي تضمن استدامة الموارد، والحفاظ على البيئة، وتعزيز جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية. ويركز هذا النموذج على تحفيز الابتكار التكنولوجي لتطوير حلول بيئية فعالة، وتعزيز النمو الاقتصادي بشكل يحترم البيئة ويحقق العدالة الاجتماعية، وذلك في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين.

وتواجه مصر تحديات بيئية كبيرة، منها ندرة المياه، وتلوث الهواء. والتغير المناخي، لذلك يعد الاستثمار في الاقتصاد الأخضر فرصة استثمارية استراتيجية، ومجالًا حيويًا لتعزيز التنمية المستدامة في مصر، من خلال دمج الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فهذا النموذج يساهم في التأثير الإيجابي على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي، عن طريق تعظيم استخدام الموارد الطبيعية، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، وتوفير فرص عمل جديدة في العديد من القطاعات، منها الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والبنية التحتية الخضراء، كما يؤدي الاقتصاد الأخضر لتعزيز الاستقلال الطاقوي لمصر، مما يخفض من فاتورة الاستيراد.

وفي هذا الإطار، بدأت مصر منذ سنوات في اتخاذ خطوات بهدف تعزيز الاقتصاد الأخضر، وذلك بتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة، ومنها: الطاقة الشمسية والرياح، وأيضًا تطوير التشريعات البيئية، وكذلك تحسين استخدام الموارد في الزراعة والصناعة.

أولاً، إشكالية الدراسة:

- **تعريف الإطار والمفاهيم:** توجد حاجة لتوحيد تعريفات الاقتصاد الأخضر، ومكوناته. فالاقتصاد الأخضر قد يتضمن مجموعة كبيرة من السياسات والإجراءات التي تتنوع بحسب السياق الاقتصادي والثقافي.
- **القياس والتقييم:** يمثل قياس تأثير الاقتصاد الأخضر على التنمية الاقتصادية تحديًا كبيرًا، حيث إن التأثيرات الاقتصادية للتدابير البيئية قد تكون طويلة المدى وصعبة التحديد بشكل مباشر.
- **التكاليف والفوائد:** إن حساب التكاليف الاقتصادية والمالية للاقتصاد الأخضر ومقارنتها بالفوائد المنتظرة المالية وغيرها، يحتاج دراسات دقيقة ومتعددة الأبعاد.

- **التحديات السياسية والاجتماعية:** توجد تحديات سياسية واجتماعية قد تواجه تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر، منها مقاومة القطاعات التي تعتمد على الوقود الأحفوري، وضغوط المجتمعات المتأثرة بالتغيرات المستدامة.
- **التكنولوجيا والابتكار:** يعتمد نجاح الاقتصاد الأخضر على ابتكارات وتقنيات جديدة في مجالات مختلفة، منها: الطاقة المتجددة، وتدوير النفايات، مما يحتاج دعماً كبيراً للبحث والتطوير.
- **التعاون الدولي:** ، يعد التعاون الإقليمي والدولي مطلبًا أساسياً في تحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وذلك بسبب طبيعة التحديات البيئية العابرة للحدود.

ثانيًا، أهمية الدراسة:

هناك أهمية عملية وعلمية كبيرة لدراسة دور الاقتصاد الأخضر في التنمية الاقتصادية، وتساهم تلك الدراسة في التعرف على الفرص المتاحة، والتحديات المحتملة، والحلول المستدامة في هذا المجال، وتتضح تلك الأهمية في النقاط التالية:

١. الأهمية العملية:

- **توجيه السياسات العامة:** تساهم الدراسات في الاقتصاد الأخضر في تقديم الأدلة والتحليلات التي تدعم القرارات السياسية بشأن الاستثمار في البنية التحتية الخضراء، وتطوير السياسات التي تدعم الابتكار والاستدامة.
- **تحفيز الاستثمارات:** تساعد الدراسات في الاقتصاد الأخضر على إبراز الفرص الاستثمارية في القطاعات الخضراء، مما يشجع على الاستثمار في المشروعات البيئية والتكنولوجيا النظيفة، وبالتالي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي المستدام.
- **تعزيز الشراكات والتعاون الدولي:** توفر الدراسات في الاقتصاد الأخضر فرصًا لتعزيز التعاون الدولي، وبناء شراكات لمواجهة التحديات البيئية المشتركة، مثل التغير المناخي، وحفظ التنوع البيولوجي.
- **تحسين كفاءة الاستخدام العام للموارد:** تساهم الدراسات في الاقتصاد الأخضر في تنمية الوعي بأهمية استخدام الموارد بكفاءة عالية، وتشجيع القطاعات الاقتصادية على تبني ممارسات أكثر استدامة، مما يساهم في تقليل الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية.

٢. الأهمية العلمية:

- **تقديم أدلة علمية:** توفر الدراسات في مجال الاقتصاد الأخضر أدلة وتحليلات تساعد على فهم العلاقات بين النمو الاقتصادي والتأثيرات البيئية، وبالتالي تساهم في تطوير النظريات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- **التحليلات النظرية والنمذجة:** تساهم الدراسات في الاقتصاد الأخضر في بناء نماذج اقتصادية تتيح فهمًا أفضل للتأثيرات المحتملة للسياسات الاقتصادية الخضراء، وتوفر إطاراً لتقييم النتائج المحتملة لسيناريوهات مختلفة.
- **التطور التكنولوجي والابتكار:** تدعم الدراسات في الاقتصاد الأخضر الابتكار التكنولوجي والتقنيات الجديدة التي تساهم في التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة، مثل تطوير تقنيات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد بكفاءة أفضل.

ثالثًا، منهج الدراسة:

استخدم الباحث في إعداد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي قام من خلاله بتحديد أبعاد وخصائص الظاهرة المدروسة، ووصفها وصفاً موضوعيًا، من خلال جمع البيانات، والحقائق، باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي. كما تم توظيف هذا المنهج في وصف وتحليل مصادر المعرفة المتعلقة بمشكلة الدراسة لوصف وتحليل أبعادها بصورة علمية موضوعية في ضوء الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

رابعًا، فروض الدراسة:

- كلما اعتمدت مصر استراتيجيات الاقتصاد الأخضر، زادت فرص الاستثمار في الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، مما أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الاستقرار البيئي.
- كلما زادت الجهود الحكومية لتعزيز الاقتصاد الأخضر في مصر، ازدادت فرص الابتكار وخلق الوظائف في قطاعات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد البيئية، مما أدى إلى تحسين الجودة البيئية والحد من التلوث.

خامسًا، دراسات سابقة:

١. دراسة بعنوان[١]: "الاقتصاد الأخضر: مفهومه وقطاعاته المختلفة"

هدف البحث إلى بيان "الاقتصاد الأخضر مفهومه وقطاعاته المختلفة". وتناول البحث ثلاثة مباحث هما: المبحث الأول "مفهوم الاقتصاد الأخضر" حيث أن مفهوم الاقتصاد الأخضر ينظر للبيئة كفرصة لمواجهة الأزمات الحالية والمتعددة التي تواجه مثل أزمة الطاقة والمياه والمناخ والغذاء بدلاً من اعتبارها عبئاً حيث أن الاستثمار في القطاعات ذات العلاقة بالبيئة يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعظيم الاستفادة منها وتنشيط التجارة وزيادة مستوى الدخل. وتمثل المبحث الثاني في "قطاعات الاقتصاد الأخضر" حيث تتمثل قطاعات الاقتصاد الأخضر فيما يلي "قطاع الزراعة، وقطاع المياه، وقطاع الطاقة، وقطاع النقل، وقطاع الصناعة، وقطاع المدن والمباني، وقطاع السياحة، وقطاع إدارة النفايات، والغابات، وقطاع مصايد الأسماك". وجاء البحث ب المبحث الثالث "مصر والاقتصاد الأخضر" حيث أفاد تقرير جديد صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة "اليونيب" لعام ٢٠١٥ بعنوان تقرير الاقتصاد الأخضر في أفريقيا أن الاقتصاد الأخضر يمكنه النهوض بمصر حيث يري أن عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن تساعد مصر على تحقيق وفورات سنوية تبلغ قيمتها أكثر من ١.٣ مليار دولار في قطاع الزراعة ونحو ١.١ مليار دولار في قطاع المياه فضلاً عن خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ١٣٪ وتقليل استهلاك المياه بنسبة ٤٠٪. وتوصل البحث إلى النتائج الآتية "إن الاقتصاد الأخضر لديه القدرة على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مما يستلزم ضرورة إعادة النظر في النهج الحالي المتبع في الاقتصاد".

٢. دراسة بعنوان[٢]: " التحول نحو الاقتصاد الأخضر: وضع استراتيجية تسويقية من أجل تعزيز تبني مصادر الطاقة المتجددة في الشركات والمؤسسات في السوق المصري"

توجه الباحث إلى التطلع والتحول بالعالم نحو الاقتصاد الأخضر، ووضع استراتيجية تسويقية من أجل تعزيز تبني مصادر الطاقة المتجددة في الشركات والمؤسسات في السوق المصري. إن العالم في الآونة الأخيرة تزايد اهتمامه بالطاقة المتجددة لتصبح خيارًا استراتيجيًا عالميًا لمعالجة مشكلة التلوث البيئي والآثار السلبية الناجمة عن الطاقة التقليدية، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وفي ظل التشجيع المتزايد من جانب الحكومات وشركات الطاقة على الصعيدين العالمي والمحلي على الاتجاه نحو تبني مصادر الطاقة المتجددة سوف يساهم في دفع النمو

الاقتصادي في مصر، وعلى الرغم من ذلك نجد أن هناك تحفظًا من قِبل بعض الشركات والمؤسسات داخل مصر من استخدام تلك المصادر. واقتضت منهجية المقال التعرف على دوافع التحول نحو الطاقة المتجددة في السوق المصري، وتأثير قطاع الطاقة على النمو الاقتصادي، وتحديات تبني الشركات والمؤسسات مصادر الطاقة المتجددة في السوق المصري. كما طرح المقال تصور مقترح تسويقي لتشجيع الشركات والمؤسسات في السوق المصري على تبني مصادر الطاقة المتجددة. واختتم الباحث بالتأكيد على دور الاستراتيجية التسويقية المقترحة كدافع تعزيزي لاستخدام الطاقة المتجددة بشكل متزايد في السوق المصري وبناء مستقبل أكثر استدامة وحماية للبيئة.

٣. دراسة بعنوان[٣]: "محددات الاقتصاد الأخضر في مصر"

تهدف الدراسة إلى اختبار محددات الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد المصري باستخدام بيانات عن الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠) حيث تفترض الدراسة أن محددات الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد المصري هي الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق، والأراضي القابلة للزراعة، واستهلاك طاقة الوقود الأحفوري. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين الاقتصاد الأخضر ونسبة الطاقة المتجددة والنفايات القابلة للاحتراق، كما أن هناك علاقة موجبة بين الاقتصاد الأخضر ونسبة الأراضي القابلة للزراعة، وعلاقة سالبة بين الاقتصاد الأخضر ونسبة استهلاك طاقة الوقود الأحفوري.

٤. دراسة بعنوان[٤]: " السندات الخضراء ودورها في دعم الاقتصاد المصري – بالأشارة إلى بعض التجارب الدولية"

تهدف الدراسة إلى توضيح مدى أهمية الاقتصاد الأخضر، والتعرف على ما هي مصادر تمويله مع التركيز على السندات الخضراء باعتبارها احدى أدوات التمويل المبتكرة في الأسواق المالية الخضراء والتي تستهدف المشاريع صديقه البيئة، وقد تم التعرض بعض التجارب الدولية في إصدار السندات الخضراء مع توضيح للمشاريع المؤهلة لمثل هذا النوع من التمويل، هذه التجارب هي: دولة الصين كأحد أهم الدول العالمية في إصدار السندات، وبعض التجارب العربية كتجربة الأمارات والمغرب ومصر وبيان دور السندات الخضراء في دعم الاقتصاد المصري. وتوصلت الدراسة إلى أهمية التحول إلى اقتصاد أخضر وتمويله بالسندات الخضراء لتحقيق التوازن بين زيادة النشاط الاقتصادي والحد من التلوث البيئي، وجود بطء في حركة التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول

العربية عامة، وأن السندات الخضراء كاداه تمويلية مبتكرة للاستثمار الأخضر حديثة العهد بمصر ولكنها قد تساهم في دعم الاقتصاد المصري.

٥. دراسة بعنوان[٥]: "الاقتصاد الأخضر آلية لتعزيز التنمية المستدامة: تجارب عربية"

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق وضع حد للتدهور البيئي من خلال تخفيض المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد بخلق الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلى جانب تقليص حجم النفايات وإدارتها بشكل أفضل، وحماية التوع البيولوجي. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لرصد تجارب بعض البلدان العربية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر. توصلت الدراسة إلى أن هناك جهود ومبادرات عربية للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر وذلك بتعزيز الطاقات المتجددة والنظيفة، واستدامة نظم النقل، والتحول نحو الصناعات الصديقة للبيئة، والحد من التلوث البيئي، والاقتصاد في المياه واستغلال مياه الصرف الصحي، إلى جانب الاهتمام بالسياحة الإيكولوجية من طرف تونس ومصر، إلا أن هذه المبادرات والمشاريع لا ترقى إلى المستوى المطلوب بالمقارنة مع تجارب أجنبية.

٦. دراسة بعنوان[٦]: " الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"

يهدف هذا البحث إلى محاولة تسليط الضوء على أهمية تبني الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة. حيث لم يعد اليوم في مصلحة المؤسسة سواء على المدى البعيد أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة بحماية البيئة والموارد البيئية المختلفة، إذ أصبح تبني مبدأ المسؤولية البيئية في الاستثمار الأخضر أمرا ضروريا لضمان تحسين أداء المؤسسة وكذا استمراريتها والحفاظ على صورتها وتحقيقها التميز في المحيط الذي تتواجد فيه. لذلك حاولنا في هذا البحث إبراز الاقتصاد الأخضر كأداة فعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها تنمية مستدامة للمؤسسة.

٧. دراسة بعنوان[٧]: "التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة: مدينة مصدر أنموذجا"

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تطبيق استراتيجيات الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، وإظهار العلاقة بينها، من خلال استظهار دراسة حالة مدينة مصر بإمارة أبو ظبي في مجال الاستثمار في مجال الطاقات الخضراء كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تشير إلى الانتقال أو التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس قرارا فوقيا وإنما عملية طويلة وشاقة وجهد مكثف لكل الأطراف من القمة إلى القاعدة. ومن ناحية دراسة الحالة توصلت الباحثة أن مشروع مدينة مصدر مكن من تحقيق أهداف الاستدامة في مجال الطاقات واختبار وتسويق ونشر تقنيات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون، كما تشكل مدينة مصدر (بصمة خضراء) للتنمية العمرانية المستدامة، مقدمة حلولا واقعية في مجال المياه وكفاءة استخدام الطاقة والحد من النفايات.

٨. دراسة بعنوان[٨]: "Impact of the Green Economy on Sustainable Development in Egypt Challenges and Opportunities"

تناولت الدراسة تأثير الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة في مصر، حيث ركزت على التحديات والفرص المتعلقة بتبني مصر للممارسات الاقتصادية المستدامة. تبينت الدراسة أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مصر يمثل فرصة كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي بطرق مستدامة وللحد من التأثيرات البيئية السلبية. ومع ذلك، تواجه مصر تحديات مثل الاعتماد الكبير على الوقود الأحفوري وضعف البنية التحتية الخضراء، مما يعيق التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة. في الوقت نفسه، تشير الدراسة إلى الفرص المتاحة لمصر في مجالات مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، وتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل في هذه القطاعات. بالتالي، توفر الدراسة تقييمًا شاملاً لتأثير الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة في مصر، مع التركيز على الحاجة إلى سياسات حكومية فعالة واستثمارات مستدامة لتحقيق التحول المطلوب نحو اقتصاد أكثر صحة بيئيًا واقتصاديًا.

٩. دراسة بعنوان[٩]: "Green economy: a pathway to sustainable economic growth in Egypt"

تناولت الدراسة دور الاقتصاد الأخضر كمسار نحو النمو الاقتصادي المستدام في مصر. وسلطت الضوء على كيفية أن الاعتماد على الممارسات البيئية المستدامة يمكن أن يعزز الاستدامة الاقتصادية والبيئية في البلاد. تبين الدراسة أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الانبعاثات الضارة، مما يعزز الاستدامة على المدى الطويل. وفي هذا السياق، تشير الدراسة إلى أن مصر تواجه تحديات مثل التكاليف العالية للتحول نحو الطاقة المتجددة وتحديات البنية التحتية، ولكنها توفر أيضًا فرصًا كبيرة للاستثمار في الطاقات المتجددة وتحسين الكفاءة البيئية في الصناعات الرئيسية. بالتالي، تعد الدراسة استعراضًا شاملاً للمزايا الاقتصادية والبيئية للاقتصاد الأخضر في مصر، وتبرز أهمية اتخاذ سياسات حكومية ملائمة وتعزيز الاستثمارات لتحقيق تحول مستدام نحو النمو الاقتصادي.

في نهاية العرض الموجز لهذا العدد من الدراسات السابقة والتي اقتربت بدرجة ما من بعد أو آخر من أبعاد موضوع الدراسة، وذلك في إطار خبرات مختلفة، وهي الدراسات المتفرقة التي تسعي لإجمال مختلف أبعاد الدراسة، والتي تعبر بدرجة أو بأخرى عن تجارب سياسية متباينة، ويمكن القول أن تلك الدراسات قد تعد مدخلاً معتبرًا، وأساساً رصينًا لمحاولة الإجابة علي التساؤل الرئيسي للدراسة، وذلك للوقوف علي دور الاقتصاد الأخضر في التنمية الاقتصادية في مصر.

سادسًا، تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة لثلاثة مباحث، وخاتمة تشمل النتائج والتوصيات، وبيانها على النحو التالي:

- المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر.
- المبحث الثاني: التعريف بالتنمية الاقتصادية والمفاهيم المرتبطة بها.
- المبحث الثالث: توجه الحكومة المصرية نحو الاقتصاد الأخضر.

المبحث الأول

ماهية الاقتصاد الأخضر

بعد الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم في عام ٢٠٠٨، بدأ الكثير من دول العالم في الاعتراف بمخاطر التغيُّر المناخي، مما دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة لطرح فكرة "الاتفاق البيئي العالمي الجديد" بهدف تشجيع الدول على الاستثمار في القطاعات البيئية، مما يؤدي للانتعاش الاقتصادي وإيجاد وظائف وبالتالي الإسهام في الاستدامة البيئية. ونتيجة لهذه الجهود، أطلق برنامج البيئة في عام ٢٠٠٨ "مبادرة الاقتصاد الأخضر" بهدف وضع برامج وسياسات لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي المستدام. وفي ٢٠١١ نشر البرنامج "تقرير الاقتصاد الأخضر" عن دوره في تعزيز الحالة الاقتصادية من أجل التنمية المستدامة(١٠).

وفي عام ٢٠١٢ برز على المستوى الدولي مصطلح الاقتصاد الأخضر، وذلك خلال انعقاد "مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل(١١)، وأكدت الوثيقة الختامية للمؤتمر على أن "المستقبل الذي نصبو إليه يجب أن يتضمن رؤى وأدوات مختلفة لكل بلد، وفقاً لظروفه، بهدف تحقيق التنمية المستدامة"، مع التركيز على الاقتصاد الأخضر كأداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة(١٢).

وهناك تعريفات متعددة للاقتصاد الأخضر، منها ما يلي(١٣):

- كما يعرف الاقتصاد الأخضر على أنه "أحد الأسباب التي تؤدي لتطور ونمو البشرية، حيث إن تحقيق العدل في توزيع الموارد، سيؤدي لتقليل الأخطار والندرة البيئية(١٤)".
- وتعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الاقتصاد الأخضر بقولها: "إن الاقتصاد الأخضر يعبر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ويهدف للحد من الفقر وتحقيق الرفاهية، كما يحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع مفهوم جديد يؤكد التكامل بين الأبعاد الثلاثة التنمية المستدامة، وهى: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".
- يعرف كذلك الاقتصاد الاخضر على أنه " نموذج جديد للتنمية الاقتصادية سريعة النمو، ويقوم على المعرفة الجيدة للبيئة والتي تهدف لمعالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد الإنساني والنظام البيئي الطبيعي".
- كما يعرف الاقتصاد الأخضر على أنه "الاقتصاد الذي يتم فيه استخدام الموارد بكفاءة، وتوجد فيه نسبة صغيرة من الكربون".

وتتمحور مفاهيم ومصطلحات الاقتصاد الأخضر حول عدد من الجوانب، وهي:

- **الاستدامة:** يعتبر الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وتقليل الانبعاثات الضارة، جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الأخضر.
- **الابتكار التكنولوجي:** لا خلاف على أن الاقتصاد الأخضر يهدف إلى تطوير التكنولوجيا النظيفة والمستدامة من أجل العمل على تحسين كفاءة استهلاك الموارد هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية خفض وتقليل الآثار البيئية السلبية.
- **التنمية الاقتصادية الشاملة:** يهدف الاقتصاد الأخضر لتحقيق النمو الاقتصادي بشكل يحترم البيئة ويحقق العدالة الاجتماعية، ويضاعف من فرص العمل، ويحقق الازدهار لجميع فئات المجتمع.
- **التعاون الدولي:** يعتمد الاقتصاد الأخضر على التعاون وتبادل المعرفة والتكنولوجيا والاستثمارات بين دول العالم، بهدف تعزيز التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات البيئية العالمية.

وتوجد العديد من الحوافز التي تدفع للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، ومن تلك الحوافز ما يلي[١٥]:

- **التحديات البيئية:** تشجع التحديات البيئية، مثل التغير المناخي وقلة الموارد الطبيعية وتلوث البيئة، على البحث عن حلول مستدامة عبر استخدام نماذج اقتصادية تحافظ على البيئة.
- **الفرص الاقتصادية:** التحول للاقتصاد الأخضر يتيح فرصًا اقتصادية جديدة، منها تطوير قطاعات الزراعة المستدامة الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا البيئية، ومن ثَمَّ زيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.
- **التوجه الدولي:** هناك توجه دولي نحو التنمية المستدامة وعقد اتفاقيات بيئية دولية، منها اتفاقية باريس للمناخ، مما يؤدي لاتخاذ الدول إجراءات قوية لتقليل انبعاثات الكربون وتحقيق الاستدامة، مما يشجع على التحول للاقتصاد الأخضر.
- **التوجه المجتمعي:** التوجه المجتمعي نحو الحفاظ على البيئة والاستدامة يؤدي لزيادة الطلب على المنتجات والخدمات البيئية، مما يدفع الحكومات والشركات لتبني الممارسات الاقتصادية الخضراء.
- **التطور التكنولوجي:** تعتبر التكنولوجيا النظيفة والمستدامة حلًّا فعالاً لتلبية احتياجات الطاقة والموارد، مما يشجع على استثمارات في البحث والتطوير وتبني التكنولوجيا البيئية.

المبحث الثاني

التعريف بالتنمية الاقتصادية والمفاهيم المرتبطة بها

أولاً، مفهوم التنمية الاقتصادية:

يتكون مصطلح التنمية الاقتصاديّة من مصطلحين وهما "التنمية والاقتصاد"(١٦). وتُعرّف "التنمية" بأنّها: "عمليّة تهدف لتحسين نوعيّة الحياة لكلّ البشر"(١٧)، ويشير مفهوم التنمية إلى "الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية"(١٨). كما تعرف التنمية على أنها "تغيير يقوم به الإنسان للانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع متقدم يلائم حاجاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية"(١٩).

ويعرف (واين نافزيجر – Wayne Nafziger) التنمية بأنها: "النموّ الاقتصادي مصحوبًا بتغيرات في توزيع الإنتاج والهيكل الاقتصادي. وقد تشكل هذه التغيرات تحسّنًا في الرفاه المادي للنصف الأفقر من السكان، وانخفاض حصة الزراعة من الناتج القومي الإجمالي وزيادة بالمقابل في حصة الصناعة والخدمات الوطنيّة والزيادة في تعليم مهارات القوى العاملة والتقدم التقني الكبير الذي يحدث داخل دولة ما(٢٠).

وقد عرفت "برابها بانث – Prabha Panth" التنمية بقولها: "تعتبر التنمية الاقتصاديّة بمثابة التحول الهيكلي للاقتصاد من خلال إدخال المزيد من التقنيات الآلية والحديثة لزيادة إنتاجية العمل والتوظيف والدخل ومستوى معيشة السكان(٢١).

ويعرف صقر أحمد صقر التنمية على أنها: "العمليّة التي يمكن من خلالها تحقيق زيادة مستمرّة في دخل الفرد الحقيقي في الدولة على مدى فترة زمنيّة طويلة– بشرط عدم زيادة عدد الأفراد الذين تكون دخولهم أقل من 'خط الفقر المطلق'، وعدم تزايد التفاوت في توزيع المداخيل(٢٢).

ويعد البريطاني "آدم سميث" أول من أطلق مفهوم التنمية الاقتصاديّة، ويقصد بها عمليّة تأسيس نظم اقتصاديّة وسياسيّة تُسمّى عمليّة التنمية. وتسعى التنمية الاقتصاديّة لتحقيق عدد من الأهداف، من أهمها(٢٣):

- تطوير اقتصاد الدول النامية، عن طريق إجراء تغييرات في البنيان الاقتصادي، وزيادة الطاقة الإنتاجية، والاهتمام بالزراعة والصناعة، لزيادة الناتج المحلي، وتنويع الإنتاج، وزيادة فرص العمل. وتتحرّر الدولة تدريجيًّا من تبعيتها للعالم الخارجي؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية للطبقات الفقيرة، وذلك بإعادة توزيع الدخل بين كافة الفئات.
- تحسين الخدمات والسلع المقدمة للسكان بالمجالات المختلفة، ومنها التعليم لرفع المستوى الثقافي.
- تحسين مهارات القوى العاملة، وزيادة الاستثمارات، وخفض البطالة، ورفع الدخل القومي.
- القضاء على الفقر، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ثانيًا، مفهوم التنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة، وتبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢م، وقد تم تبني هذا المصطلح رسميًّا بعد نشر تقرير (لجنة بورنتلاند عام ١٩٨٧)، وهي اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، وقد عرفتها اللجنة بأنها: تلك التنمية التي تأخذ في اعتبارها مدى حاجة المجتمع الحالية، وذلك دون التعرض أو المساس بحقوق الأجيال القادمة"[٢٤].

وتسعى التنمية المستدامة لتحقيق مجموعة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على المستقبل البعيد والأجيال القادمة بدلًا من المستقبل القريب والأجيال الراهنة، وعلى الأرض بأكملها بدلًا من دول ومناطق وأقاليم منقسمة، وعلى تلبية الاحتياجات الأساسية، وكذلك على الأفراد والشعوب والمناطق التي تنعدم فيها الموارد، فهي تسعى لتقدم البشرية جمعاء وعلى امتداد الأمد البعيد.

وتتصف التنمية المستدامة بمجموعة من الخصائص، من أهمها[٢٥]:

- تنمية طويلة الأمد: تهتم التنمية المستدامة بحقوق الأجيال المستقبلية في الموارد الطبيعية، وتعمل على الحفاظ عليها. كما توفر الاحتياجات الأساسيّة للأفراد، ومنها الطعام والملبس، والتعليم والصحة، والتي تحسن الأوضاع الماديّة والاجتماعيّة للبشر دون الإضرار بالتنوّع الحيويّ.
- الحفاظ على العناصر الأساسية للمحيط الحيوي، ومنها: الهواء والمياه؛ فلابد من وضع الاستراتيجيات التي تحدّد طرق استخدام الموارد الطبيعية مع المحافظة على قدرتها على العطاء.

- التوازن بين استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات: يعمل الجميع بانسجامٍ داخل منظومة البيئة، بما يحقّق التنمية المستدامة.

وتستند التنمية المستدامة إلى الركائز الأربع للاستدامة، وهي: الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، حيث تقلل التنمية المستدامة من الفقر، والاحترار العالمي، والتلوث، والزحف العمراني، والتخلص من النفايات، والتغير المناخي وغيرها الكثير، وذلك من خلال الوسائل المالية والاجتماعية والبيئية والتقنية.

مما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها "نهج شامل للتنمية يهدف لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشكل متوازن ومستدام. ويعد هذه النهج من أهم البرامج الدولية التي تعمل لتحقيق التنمية بطريقة تحافظ على الموارد الطبيعية، وتلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

وتشتمل التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد، وهي: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتهدف لتحقيق التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة. وسيتم بيان هذه الأبعاد في السطور التالية:

١. الأبعاد الاجتماعية:

- تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوفير الفرص العادلة للجميع.
- تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.
- ضمان حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية.

٢. الأبعاد الاقتصادية:

- زيادة النمو الاقتصادي المستدام والشامل.
- تعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية للمجتمعات.
- دفع الابتكار وتطوير الصناعات الخضراء والمستدامة.

٣. الأبعاد البيئية:

- الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.
- خفض التلوث وتوفير الاحتياجات من الطاقة والمياه بطرق مستدامة.
- مواجهة التغير المناخي والحفاظ على البيئة الطبيعية.

ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة تعاونًا مشتركًا بين الحكومات والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، لذلك يجب وضع استراتيجيات وسياسات مستدامة لتحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة: الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية.

المبحث الثالث

توجه الحكومة المصرية نحو الاقتصاد الأخضر

أولاً، التنمية الاقتصادية في ضوء الاقتصاد الأخضر:

بدأت العديد من الدول العربية تهتم بالاقتصاد الأخضر، ومن هذه الدول مصر والإمارات والسعودية والأردن والمغرب وتونس والجزائر. وقد ظهر هذا الاهتمام في العديد من الإجراءات والسياسات. في مصر تم تعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر في برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى استضافة مدينة شرم الشيخ مؤتمر المناخ COP27 عام ٢٠٢٢. أما الإمارات فقد استضافت الحوار الإقليمي حول التغير المناخي ومؤتمر المناخ COP28 عام ٢٠٢٣. وفي السعودية أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، على هدف الاعتماد على الطاقة النظيفة بنسبة ٥٠ في المئة بحلول عام ٢٠٣٠، وأطلق ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، مبادرتين وهما: "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر"، أما المغرب فشهد تطورًا في قنوات الاتصال بين الكفاءات المهاجرة والمقيمة لتعزيز التنمية المستدامة على أساس الاقتصاد الأخضر. وزادت في تونس الاستثمارات الإيطالية، خاصة في قطاع الطاقة المتجددة.

وشهد عدد من الدول العربية انتشار مصطلحات مختلفة، ومنها: "الاقتصاد الأخضر" و"الاستثمارات الخضراء" و"الوظائف الخضراء"، مما يعكس الاهتمام المتزايد من الحكومات والقطاع الخاص والأفراد بهذا المجال. وهناك مجالات كثيرة في الدول العربية للاقتصاد الأخضر، منها: تحلية المياه، والطاقة المتجددة، ومصادر المياه المتجددة، وإعادة استخدام المياه المعالجة، والزراعة العضوية، والمباني الخضراء، والمنتجات الصناعية الخضراء، ونظام النقل العام الأخضر، والسياحة البيئية، والنظم المتكاملة لإدارة النفايات الصلبة.

ورغم توجه العديد من الدول العربية نحو الاقتصاد الأخضر، إلا أن هذه الدول تواجه مجموعة من التحديات، منها الترتيب المتأخر للقضايا البيئية في الأولويات الوطنية، وقلة الوعي المجتمعي بأهمية سياسات

"التخضير"، وترابط المياه والطاقة والغذاء، وعدم توافر المتطلبات الخاصة بنقل التكنولوجيا، وزيادة الصراعات الداخلية المسلحة، وتعثر الاقتصاديات العربية، وضعف المخصصات المالية لسياسات التنمية المستدامة، وغيرها.

أما بالنسبة لمصر، فإن استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، تتمحور حول تحقيق مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعبر عن التقدم نحو اقتصاد مستدام ومتنوع، يعزز من موقع مصر على الصعيدين المحلي والدولي، ويحقق رفاهية مستدامة للمواطنين. وفي إطار هذه الرؤية تتوجه مصر للتحول نحو الطاقة النظيفة، وخفض انبعاثات الكربون، وتحقيق التنمية المستدامة. وتعد التنمية الاقتصادية أهم محاور "رؤية مصر ٢٠٣٠"، ويتضمن محور "التنمية الاقتصادية" سبعة أهداف، من بينها: زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، مما يتطلب زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري على المستوى الدولي ورفع مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي[٢٦].

وتعد "رؤية مصر "٢٠٣٠ خارطة طريق شاملة تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز موقف مصر على الصعيد الدولي، بما يخدم مصلحة الاقتصاد المصري ويعزز مكانته في الساحة العالمية[٢٧]. لذلك وضعت رؤية مصر ٢٠٣٠ مجموعة من المؤشرات التي تعكس التقدم نحو أهدافها الاستراتيجية، مما يساهم في قياس تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تم تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهي[٢٨]:

المجموعة الأولى، مؤشرات النتائج الاستراتيجية:

- **معدل النمو الحقيقي:** يهدف للوصول إلى ١٢٪ عام ٢٠٣٠، مما يعكس تحقيق النمو الاقتصادي المتسارع.
- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يستهدف الوصول إلى ١٠،٠٠٠ دولار أمريكي، مما يعزز من مستوى المعيشة للمواطنين.
- **حصة الناتج المحلي الإجمالي من الناتج العالمي الحقيقي:** تهدف للوصول إلى ١٪، مما يعكس التأثير الاقتصادي العالمي لمصر.
- **نسبة الفقراء والسكان تحت خط الفقر المدقع:** تستهدف الوصول إلى ١٥٪ وصفر% على التوالي، مما يساهم في التوزيع العادل للثروة وتحسين المعيشة للفئات الأكثر فقراً.

- **نسبة الدين العام والعجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يهدف للوصول إلى ٧٥٪ و٢.٢٨٪ على التوالي، مما يدل على الاستدامة المالية للحكومة.
- **عدد شهور الواردات التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية:** تهدف للوصول إلى ١٠ أشهر، مما يزيد من الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- **معدل التضخم والبطالة:** يهدف لأن يتراوح معدل التضخم بين ٣– ٥٪، ووصول نسبة البطالة إلى ٥٪، مما يساهم في الاستقرار الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية.

المجموعة الثانية، مؤشرات المخرجات:

- **نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي:** تهدف للوصول إلى ١٨٪، مما يعكس تنويع الاقتصاد وزيادة القيمة المضافة في الصناعات المحلية.
- **نسبة التجارة السلعية والخدمية وصافي الميزان التجاري:** يهدف للوصول إلى ٦٥٪ و١٪ على التوالي، مما يزيد التجارة الخارجية والتوازن التجاري الإيجابي.
- **نسبة المساهمة الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي:** تهدف للوصول إلى ٧٥٪، مما يشير لدور القطاع الخاص في زيادة النمو الاقتصادي.
- **نسبة الصادرات ذات المكون التكنولوجي العالي من الصادرات الصناعية:** تستهدف الوصول إلى ٦٪، مما يزيد من الابتكار والقدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق العالمية.
- **صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإيرادات خدمات التعهيد:** تهدف للوصول إلى ٣٠ مليار دولار، و٥ مليارات دولار على التوالي، مما يزيد من الاستثمارات الخارجية، وزيادة دور مصر كمركز للخدمات الإقليمية والدولية.

المجموعة الثالثة، مؤشرات المدخلات:

- **نسبة الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة:** تهدف للوصول إلى ٢٢.٥٪ و١٠٪ على التوالي، مما يزيد من الإيرادات الحكومية المستدامة.
- **نسبة الاستثمار العام الذي تديره المحليات ومعدل التكوين الرأسمالي (معدل الاستثمار):** تهدف للوصول إلى ٣٠٪ و٣٠٪ على حد سواء، مما يدعم من البنية التحتية والنمو المستدام.

- **قيمة مساندة الصادرات:** تهدف للوصول إلى ٨ مليارات جنيه، مما يزيد من القدرة التصديرية للشركات المصرية، ويدعم المواقف التنافسية في الأسواق الدولية.

ونتيجة لـ"رؤية مصر ٢٠٣٠"، تراجع معدل البطالة في الدولة من ١٢.٧٪، إلى ٦.٧٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٤[٢٩]، ومن المستهدف الوصول بالمعدل إلى ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠. أما معدل النمو الاقتصادي فمن المتوقع تحسنه ليصل إلى ٤.٤٪ عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بعد تراجعه إلى ٣٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بسبب الأزمات العالمية، جائحة كورونا "كوفيد– ١٩"، والحرب الروسية الأوكرانية، حيث عانى الاقتصاد المصري من هذه الأزمات مثل غيره من الاقتصادات الدولية منذ عام ٢٠٢٠[٣٠].

وبعد تطبيق سياسات الإصلاح المالي تراجع عجز الموازنة إلى ٣.٦٪ من الناتج المحلى خلال أول ١١ شهرًا من العام المالي الحالي ٢٠٢٣–٢٠٢٤، مقارنة بنحو ١٢.٥٪ في عام ٢٠١٦[٣١]، ليقترب بذلك من الهدف المعلن في الرؤية وهو الوصول لعجز يساوي ٢.٢٨٪ فقط بحلول عام ٢٠٣٠.

وأدت الإصلاحات النقدية من خلال تحرير سوق صرف العملات الأجنبية، لزيادة تنافسية السلع المحلية، ومن ثم زيادة الصادرات، وذلك بالتزامن مع زيادة إيرادات السياحة إلى ٤.٥ مليار دولار، من ٤.١ مليار دولار في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤، كما زادت إيرادات قناة السويس إلى ٢.٤ مليار دولار من ملياري دولار في نفس الفترة، وانخفضت الواردات إلى ٦.٣٨ مليار دولار في أكتوبر ٢٠٢٣ بالمقارنة مع ٧.٧٨ مليار دولار قبل عام[٣٢]. وانخفضت قيمة عجز الميزان التجاري إلى ٢.٠٨ مليار دولار خلال يناير ٢٠٢٤، مقابل ٣.٣٢ مليار دولار في يناير ٢٠٢٣، وذلك بسبب استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب الإسرائيلية في غزة. كما أدت الإصلاحات النقدية والسياسات الحكومية لارتفاع الاحتياطيات الأجنبية إلى ٤٦.١٣ مليار دولار في مايو ٢٠٢٤، من ٤١ مليار دولار في الشهر السابق[٣٣]. وهو ما يكفي لتغطية ٨ أشهر من الواردات السلعية، ليقترب بذلك من الهدف المعلن في الرؤية وهو الوصول إلى عشرة أشهر في عام ٢٠٣٠.

ثانيًا، السياسات الحكومية لتحقيق الاقتصاد الأخضر:

في أكتوبر ٢٠١٩، قامت وزارة البيئة بإعداد مخطط بالتعاون مع وزارة النقل لتحويل الموانئ البحرية الى موانئ خضراء "موانئ بيئية". والميناء الأخضر هو ميناء قليل التأثير السلبي على البيئة، ويراعي كافة الاعتبارات البيئية في كافة مراحل الإنشاء والتشغيل. ويعد الميناء الأخضر أو (الميناء البيئي) مثالًا للتنمية المستدامة للموانئ،

وتعود فوائده بالنفع الاقتصادي على الدولة والمجتمع[٣٤]. وفي سبتمبر ٢٠٢٠، أعلنت الهيئة الاقتصادية لمنطقة قناة السويس، أن مصر حريصة على انضمامها للخريطة العالمية للموانئ الخضراء، وأن الاتجاه هو أن يكون ميناء شرق بورسعيد أول ميناء أخضر في مصر، وقد تم تشغيله جزئياً عام ٢٠١٩ ويدار بنظام POT وهو الخامس في ترتيب أكبر ١٠ موانئ في الشرق الأوسط، وهناك ١٥ ميناء مصرياً يتم العمل لتحويلها الي موانى خضراء، وذلك حفاظاً علي السلامة البيئية[٣٥].

في مارس ٢٠٢١م وافق مجلس الوزراء على إصدار معايير الاستدامة البيئية التي سوف تساهم في نشر ثقافة الاستدامة، وسوف تعمل على التوسع في دمج الأبعاد البيئية في منظومة التخطيط، بهدف الوصول لمنظومة تخطيط متكاملة تخدم التوجه نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر الذي يعتبر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠م، ومن المتوقع أن تتحول ٥٠% من المشروعات بعد مرور ثلاثة أعوام لمشروعات خضراء. كما أصدرت وزارة المالية السندات الخضراء كأول طرح بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، والتي سوف تستخدم في تمويل النفقات المرتبطة بمشروعات خضراء صديقة للبيئة[٣٦].

وفي نوفمبر ٢٠٢٠، أعلنت وزارة البيئة أن محاور المرور اليومية التابعة للوزارة حررت ٥٤٠ محضرًا لحرق مخلفات زراعية تم رصدها بأحدث التقنيات باستخدام الأقمار الصناعية ونظم الإنذار المبكر، كما نفذت الوزارة حملات مرورية لفحص عوادم السيارات على الطرق داخل وخارج المدن، بمحافظات الجمهورية بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور والإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات، لإحكام الرقابة على الانبعاثات الناتجة عن عوادم السيارات وضبط المخالف منها لتقليل الانبعاثات الملوثة للهواء. وقد تمكنت وزارة البيئة من خلال فرقها التفتيشية من التفتيش على ٦٨٦٣ منشأة صناعية تنوعت بين منشآت كبرى ومتوسطة وصغرى وذلك حتى نوفمبر ٢٠٢٠[٣٧].

وفي ديسمبر ٢٠٢٠، فاز المشروع المصري "نظم الخلايا الشمسية الصغيرة المتصلة بالشبكة Egypt-PV" الذي ينفذه مركز تحديث الصناعة التابع للوزارة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من مرفق البيئة العالمي كأفضل المشروعات عالمياً ضمن فئة "خفض الانبعاثات الكربونية" في المسابقة السنوية "EI Awards" لعام ٢٠٢٠ في دورتها الحادية والعشرين. ويعد حصول المشروع على الجائزة إنجاز حقيقي وشهادة دولية لمصر بقدرتها على التوسع في إنشاء محطات الطاقة الشمسية الصغيرة واستكمال إنجازات الحكومة في مجال إنشاء محطات الطاقة الشمسية العملاقة. من جانبها أكدت رندة أبو الحسن، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن فوز المشروع المصري تتويج للجهود الكبيرة لمصر في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في إطار

دعم تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، مشيرةً الى أن المشروع يقوم بدور مهم لتحقيق الهدف السابع الخاص بمضاعفة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠[٣٨].

وفي إطار التعاون الدولي في مجال الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، تم توقيع ست مذكرات تفاهم لمشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء بالعين السخنة، بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وكبرى الشركات والتحالفات العالمية، بقيمة أكثر من ١٠ مليارات دولار استثمارات متوقعة للمشروعات. وتهدف تلك المشروعات لإقامة مجمعات صناعية بمنطقة العين السخنة لإنتاج الوقود الأخضر واستخدامه في أغراض تموين السفن أو التصدير للأسواق الخارجية. وتبلغ تكلفة استثمارات أول محطة تحويل المخلفات إلى هيدروجين أخضر في منطقة شرق بورسعيد ٤ مليارات دولار، وقد تم توقيع مذكرة تفاهم لإنشائها بطاقة إنتاجية ٣٠٠ ألف طن سنوياً من الهيدروجين الأخضر[٣٩].

وبالنسبة للاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ التي أطلقتها الحكومة المصرية فتتكون من خمس ركائز تتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى "تحقيق التنمية المستدامة من أجل حياة أفضل لجميع المصريين". وتتشابه رؤية مصر ٢٠٣٠ مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

تهدف الركيزة الأولى للاستراتيجية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وبناء الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، واعتماد ممارسات مستدامة في الإنتاج والاستهلاك، بالإضافة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والوقود الأحفوري، ولذلك تهدف مصر للوصول بنسبة المشروعات الخضراء الممولة حكوميًا إلى ٥٠٪ بحلول ٢٠٢٥، و١٠٠٪ بحلول ٢٠٣٠[٤٠].

ويعد قطاع الطاقة أكبر مساهم في الانبعاثات في مصر، وهو مساهم رئيسي على مستوى العالم. لذلك، أطلقت مصر عام ٢٠٢١ "المبادرة الرئاسية لاستبدال المركبات"، لاستبدال المركبات التي تم تصنيعها منذ أكثر من ٢٠ عامًا بأخرى جديدة تعمل بالغاز الطبيعي، وفضلاً عن ذلك قامت مصر بالانضمام إلى مبادرة "التعهد العالمي للميثان"؛ والتي تسعى من خلالها مصر إلى تعزيز جهودها من أجل خفض وتقليل انبعاثات قطاع الغاز الطبيعي والبترول من غاز الميثان، استنادًا للخبرات والتمويل الذي توفره المبادرة وبالتعاون مع الشركاء الدوليين في هذا القطاع. كما تهدف مصر للتوسع في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة من خلال زيادة نسبة إسهام الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في مصر لنحو ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥.

وفي مايو من العام ٢٠٢٢م، تم توقيع بروتوكول تعاون بين العربية للتصنيع ومجموعة من الشركات المصرية والأجنبية[٤١]، وذلك من أجل العمل على تدعيم وإنشاء صناعة المركبات الكهربائية، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول الأخضر، والتعاون في تقديم منظومة النقل والخدمات اللوجستية الذكية الصديقة للبيئة، وتصنيع الدراجات الكهربائية الخفيفة والثقيلة لصالح السوق العربي والإفريقي[٤٢].

وتهدف الركيزة الثانية للاستراتيجية لبناء المرونة والقدرة على التكيُّف مع التغيُّر المناخي، وذلك باستدامة الموارد الطبيعية والنظم البيئية والحفاظ عليها من التأثيرات المناخية، وتنفيذ مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث، من خلال إنشاء أنظمة إنذار مبكر. وفي إطار تعزيز قدرة مصر على التكيف مع تغير المناخ، أطلقت مصر العديد من المشاريع منها؛ مشروعات حماية السواحل الشمالية من ارتفاع منسوب البحر، ومشروع تأهيل واستصلاح الأراضي ١.٥ مليون فدان لتحقيق الأمن الغذائي، وتعويض تدهور وتآكل الأراضي في دلتا النيل، إلى جانب مشروع إعادة تأهيل وتجديد الشبكة القومية لقنوات المياه، في إطار تحديث طرق الري التقليدية وتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية[٤٣].

وتستهدف الركيزة الثالثة للاستراتيجية إطلاق سياسات لتحسين المناخ العام في مصر، استمرارًا لإصلاحات الدولة في سياسات التغير المناخي بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١، أي تحسين حوكمة العمل وإدارته في مجال تغيُّر المناخ[٤٤].

الشكل (١) نماذج للمشروعات الخضراء المنفذة والجاري تنفيذها

المصدر: المركز الإعلامي لرئاسة الوزراء

أما الركيزة الرابعة فتهدف لتطوير البنية التحتية لتمويل مشاريع تغير المناخ لتتناسب مع الأنشطة والمشروعات المناخية، ومن ضمن تلك المشاريع[٤٥]:

١. البرنامج المتكامل لإدارة المخلفات الصلبة، وذلك لتحويل المخلفات البلدية لإنتاج الوقود الصلب المشتق (RDF) والسماد العضوي.
٢. مشروعات الحد من انبعاثات قطاع النقل بالتوسع في أنظمة النقل العام المتطور ووسائل النقل غير الآلي، بما في ذلك ركوب الدراجات، ومشروع استدامة النقل، والأتوبيس الكهربائي، وتحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي أو الكهرباء. ومشروع خطي مونوريل العاصمة الإدارية و٦ أكتوبر بإجمالي تكلفة ٢.٧ مليار يورو، وسوف يستفيد من مونوريل العاصمة الإدارية ٦٠٠ ألف راكب يومياً، بينما سوف يستفيد من خط مونوريل ٦ أكتوبر ٦٥٠ ألف راكب يومياً. وكذلك مشروع القطار الكهربائي السريع بإجمالي تكلفة ٥١٩.٥ مليار جنيه، ويصل طول القطار نحو ٢٠٠٠ كم ويتكون من ٣ خطوط، بالإضافة إلى مشروع القطار الكهربائي الخفيف.
٣. مشروع تبطين الترع لتقليل الفاقد من المياه، وتحديث نظم الري، وتحلية مياه البحر، والحماية من السيول، وتنفيذ أكبر منشأة لمعالجة مياه الصرف في العالم في مصرف بحر البقر.
٤. مشاريع التحول إلى الزراعة المحمية وأنظمة الري الحديثة، حيث يمكن القول بأن الدولة قامت بتنفيذ ما يقرب من ثلاثمائة وعشرين مشروعًا خلال فترة لا تتعدى الثماني سنوات بتكلفة تجاوزت ما يقرب من اثنين وأربعين مليار جنيه في مجالات عدة هدفت كلها إلى تحقيق الزراعة المستدامة ومكافحة التصحر والحد من آثار التغيرات المناخية.
٥. مشروعات الطاقة المتجددة، ومنها مشروع أكبر محطة طاقة شمسية في بنبان بأسوان، والذي وصلت استثماراته إلى ٢ مليار دولار، وبإجمالي قدرة إنتاجية ١٤٦٥ ميجاوات. كما تم توقيع ١٦ مذكرة تفاهم لإنتاج الأمونيا الخضراء والهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، منها ٩ مذكرات تم تحويلها إلى عقود فعلية.
٦. مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة، الذي تم إنجازه مؤخراً بتكلفة ٨.١ مليون دولار، وقد استطاع المشروع التخلص الآمن من ١٠٩٠ طناً من مبيدات الآفات المتقادمة شديدة الخطورة في مصر، وأيضاً ١٠٠٠ طن من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلورينات من المحولات الكهربائية[٤٦].

٧. التوسع في محطات الرياح، فمصر تمتلك إحدى أكبر محطات الرياح في العالم بخليج السويس (جبل الزيت)، بسعة ٣٠٠ توربين تغطي ١٠٠ كيلومتر مربع، وبطاقة إجمالية ٥٨٠ ميجاوات[٤٧]. ويجري حاليا تنفيذ محطة طاقة الرياح بالسويس بعقد قيمته ٤.٣ مليار جنيه، وبإجمالي قدرة إنتاجية ٢٥٠ ميجاوات.

واهتمت الحكومة المصرية بإدراج التكاليف الخاصة بالمشروعات الخضراء في خطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بتكلفة قدرها ٣٣٦ مليار جنيه مصري، تم توزيعها على عدد من القطاعات على النحو التالي:

الشكل (٢) تكلفة المشروعات الخضراء في خطة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لمصر

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢.

وتستهدف الركيزة الخامسة والأخيرة تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا ونشر المعرفة وزيادة الوعي حول تأثير التغير المناخي على السكان، حيث تدعو الاستراتيجية فئات المجتمع للتعاون مع الحكومة، ومن ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وفي هذا الإطار أطلقت وزارتا الشباب والرياضة، والبيئة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" مبادرة جديدة بهدف مشاركة الشباب في قضايا التغير المناخي. وذلك بإطلاق قافلة "الشباب والمناخ"، وهي شاحنة تعمل بالغاز، وبها فريق من الشباب يسافر عبر المحافظات المصرية. وتشجع القافلة الشباب على المشاركة في مناقشة قضايا التغير المناخي، وطرح الحلول المبتكرة لها، وذلك في إطار الاستعداد لقمة المناخ التي عقدت في مدينة شرم الشيخ نوفمبر ٢٠٢٢[٤٨].

ونظمت المحافظات عددًا من الندوات وورش العمل لزيادة الوعي البيئي، شارك فيها نخبة من المتخصصين في البيئة من وزارة البيئة والمراكز البحثية، وذلك للتعريف بالتغيرات المناخية وأسبابها وتأثيرها على البيئة والزراعة والصحة والمرأة، وذلك في إطار مبادرة "بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ٢٧"[٤٩]. وأطلقت مؤسسة الفريق التطوعي للعمل الإنساني بالتعاون مع كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية بجامعة عين شمس وجامعة الأزهر مبادرة "المليون شاب متطوع للتكيف المناخي". كما أطلق الأزهر الشريف مبادرة "مناخنا حياتنا" بالتعاون مع وزارة البيئة لتشجيع المشاركة في مواجهة التحديات العالمية لآثار تغير المناخ، بالإضافة لزيادة الوعي بأهمية مؤتمر المناخ " COP 27".

ويرى الباحث أن الهدف الرئيسي للاستراتيجية الوطنية المصرية للتغير المناخي ٢٠٥٠ التي أعلنتها الحكومة المصرية، يتمثل في زيادة مرونة المجتمع المصري عند التعامل مع المخاطر والكوارث التي قد تنتج عن التغير المناخي وتأثيره على الأنشطة والقطاعات المختلفة. كما تهدف الاستراتيجية لتعزيز القدرة على استيعاب وتقليل المخاطر والكوارث التي ستنجم عن مثل هذه التغيرات. فالاستراتيجية تدمج الخطط التكيفية في برامج التنمية المستدامة، وتعالج قضايا المجتمع المدني ومشاركة المجتمع، وتقدير التكاليف المتوقعة وتوفر خطة للرصد والتقييم والمتابعة.

وهكذا تسير الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ في اتجاهين متوازيين، هما تقليل الانبعاثات الضارة باستخدام وسائل حديثة في كافة القطاعات، والتكيف مع التغيرات المناخية المحتملة في الموارد المائية والزراعة والصحة والمناطق الساحلية. وهذا ما أكدته الرؤية الدولية للجهود المصرية في إطار التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، حيث أظهرت التعليقات الصادرة من البرنامج البيئي للأمم المتحدة، مؤسسة التمويل الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة فيتش، التزام مصر القوي بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية، مما يعكس رؤيتها الوطنية والدولية في هذا المجال. ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي:

- **استراتيجية قائمة على مبادئ الاقتصاد الأخضر:** مصر تنفذ استراتيجية مبنية على مبادئ الاقتصاد الأخضر، مما يعكس التزامها بتعزيز النمو المستدام وحماية البيئة. مما يدل على استجابتها للتحديات البيئية العالمية، واستعدادها للمساهمة في جهود الحد من التغير المناخي.

- **إصدار السندات الخضراء:** تعكس مبادرة إصدار السندات الخضراء قدرة مصر على جذب التمويل اللازم لمشاريع التنمية ذات الفائدة البيئية، مما يدعم من مواردها لمواجهة التحديات البيئية والمناخية.
- **استراتيجية التكيف والتخفيف من تأثيرات التغير المناخي:** يدلل إطلاق استراتيجية مصر الوطنية لتغير المناخ وإصدار السند الأخضر لتمويل مشروعات النقل النظيف وإدارة المياه، على الالتزام بتنسيق العمل العالمي والإقليمي لتكييف وتخفيف تأثيرات التغير المناخي.
- **مشاريع الطاقة المتجددة:** تعكس مشروعات الطاقة المتجددة السرعة والإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها مصر في هذا القطاع، مما يدعم من مكانتها كقائدة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- **التأثير الاقتصادي طويل المدى:** تأكيد "مؤسسة فيتش" على دور صادرات الكهرباء ومشروعات الهيدروجين الأخضر في دفع النمو طويل المدى لقطاع الطاقة المصري يبرز أهمية استثمارات مصر في هذه المشاريع لتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

الشكل (٣) الرؤية الدولية للجهود المصرية في تنفيذ المشروعات الخضراء

المصدر: المركز الإعلامي لرئاسة الوزراء

ونتيجة للجهود السابقة تم اختيار مصر لاستضافة فعاليات مؤتمر المناخ "كوب ٢٧" في مدينة شرم الشيخ في نوفمبر عام ٢٠٢٢. وقد عقد المؤتمر تحت شعار "معاً نحو التنفيذ لتحقيق نتائج عادلة وطموحة"، وشهد حضورًا قويًا ومشاركة دولية واسعة من صناع القرار والخبراء من ١٩٠ دولة حول العالم، من أجل دعم جهود مكافحة التغير المناخي، وتعزيز العمل الدولي من أجل مواجهة هذا التحدي الصعب الذي يواجه كافة الدول، وإصدار قرارات ملزمة لاستكمال ما تم التعهد به في قمة جلاسكو عام ٢٠٢١.

في ختام الدراسة حول "دور الاقتصاد الأخضر في التنمية الاقتصادية في مصر"، يرى الباحث أن الاقتصاد الأخضر يمثل أهمية كبيرة للبلدان النامية، ومنها مصر، التي تواجه تحديات بيئية واقتصادية متعددة. ومن خلال تبني نهج الاقتصاد الأخضر، يمكن لمصر أن تستفيد من الفرص الواعدة، منها تعزيز الاستثمارات في الطاقات المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح، التي تتوفر بشكل كبير في البلاد. كما يساهم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الانبعاثات الضارة، مما يقلل من التلوث، ويحسن جودة الهواء والمياه.

كما أن التحول للاقتصاد الأخضر يوفر الكثير من فرص العمل الجديدة في قطاعات مختلفة، مثل إدارة النفايات، والزراعة المستدامة، والتكنولوجيا النظيفة، مما يدعم التنمية الاقتصادية، ويحقق الاستقرار المجتمعي. وبالنظر إلى تحديات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة في مصر، فإن الاقتصاد الأخضر يعد أداة استراتيجية فعالة لتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية، وتحقيق التنمية التي ترفع من مستوى الحياة للمواطنين بشكل شامل ومستدام.

ويري الباحث أن هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية في مصر، وتحقيق التنمية المستدامة التي تعود بالنفع على المجتمعات المحلية وتحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وهذه التوصيات هي:

- **تعزيز السياسات البيئية:** يجب على الحكومة المصرية دعم وتنفيذ السياسات البيئية التي تعزز من استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات الضارة، من خلال تشجيع الاستثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.
- **تعزيز التشريعات والقوانين البيئية:** ينبغي أن تكون القوانين البيئية أكثر فاعلية وصرامة للحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، مع توفير آليات رقابة فعالة، والتشجيع على الالتزام بحماية البيئة.
- **تشجيع الابتكار والتكنولوجيا النظيفة:** يجب على مصر زيادة دعم البحث والتطوير في التكنولوجيا البيئية، وتشجيع الابتكار في الحلول النظيفة والمستدامة، مما يمكن من تطوير حلول محلية تناسب احتياجات الدولة.
- **تعزيز التدريب والتعليم:** ينبغي الاهتمام بالتدريب والتعليم في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية، لتأهيل الكوادر البشرية المحلية من أجل العمل في القطاعات الخضراء.

- **تعزيز التعاون الدولي:** يجب على مصر تعزيز التعاون الدولي في مجال الاقتصاد الأخضر، من خلال الشراكات مع الدول الأخرى والمؤسسات الدولية، وتبادل المعرفة والخبرات في هذا المجال.
- **تشجيع الاستثمارات الخضراء:** ينبغي توفير المزيد من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين في القطاعات الخضراء، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مشاريع التكنولوجيا البيئية والبنية التحتية الخضراء.

قائمة المراجع النهائية

أولاً، المراجع العربية:

- أسامة محمد، الاقتصاد الأخضر – الجزء الأول البيئة والتنوع البيولوجي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.
- انخفاض عجز الميزان التجاري لمصر ٣٧.٢٪ إلى ٢.٠٨ مليار دولار في يناير، العربية، تاريخ النشر (٤ إبريل ٢٠٢٤)، على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/04/04/%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B137-2-%D8%A7%D9%84%D9%89-2-08-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-#:~:text=%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%B6%D8%AA%20%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9%20%D8%B9%D8%AC%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A,%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D8%A6%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A.
- بشير دريدي، الاقتصاد الأخضر آلية لتعزيز التنمية المستدامة: تجارب عربية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مج٧, ع١، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، مارس ٢٠٢٢.
- البطالة في مصر تتراجع إلى ٦.٧ بالمئة بالربع الأول من ٢٠٢٤ من ٦.٩ بالمئة على أساس فصلي، وكالة الأناضول، مأخوذ من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، تاريخ النشر (١٥ مايو ٢٠٢٤)، على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A5%D9%84%D9%89-67-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-2024/3220319#:~:text=%D9%88%D8%A8%D9%84%D8%BA%20%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D9%84%D9%8A%D9%86%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84,17.7%20%D8%A8%D

8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%20%D9%81%D8%B5%D9%84%D9%8A.

- تقرير المدير التنفيذي: القرار ١٠/١: الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – الدورة الثانية، نيروبي، ٢٣–٢٧ مايو ٢٠١٦.
- توقعات إيجابية للاقتصاد المصري من المؤسسات الدولية، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر (١٤ مايو ٢٠٢٤)، على الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg/Story/273880/%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9?lang=ar
- حجلية رحالي، ورفيقة بوخلافة، مقال بعنوان: التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، المركز الجامعي تيبازة، د.ت.
- الدولة تتوسع في تنفيذ المشروعات الخضراء لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، الهيئة العامة للاستعلامات لرئاسة الجمهورية، تاريخ النشر (٢١ نوفمبر ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://sis.gov.eg/Story/246428/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9?lang=ar
- راندة المنشاوي، COP 27.. مصر تستعد لقمة المناخ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، تاريخ النشر (٤ سبتمبر ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/7347
- سمير القرعيش، تجارب الدول العربية فى التحول للاقتصاد الأخضر، مجلة السياسة الدولية، الأهرام الاستراتيجي، تاريخ النشر (٧ نوفمبر ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/18402.aspx.
- سيد محمد، التحول نحو الاقتصاد الأخضر: وضع استراتيجية تسويقية من أجل تعزيز تبني مصادر الطاقة المتجددة في الشركات والمؤسسات في السوق المصري، إدارة الاعمال، ع١٨٢، جمعية إدارة الاعمال العربية، مصر، سبتمبر ٢٠٢٣.
- الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء المصري، تاريخ النشر (١٦ أكتوبر ٢٠١٩)، علي الرابط التالي: https://www.facebook.com/MinistryTransportation/posts/1425066620983660.
- الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء المصري، تاريخ النشر (٢ ديسمبر ٢٠٢٠)، علي الرابط التالي: https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/photos/a.
- الصفحة الرسمية لوزارة البيئة، تاريخ النشر (٣١ مارس ٢٠٢١)، على الرابط التالي: https://www.facebook.com/EGY.Environment/posts/2831735263732192.

- صفقة رأس الحكمة تخفض عجز الموازنة إلى ٣.٦٪ من الناتج المحلى بـ١١ شهرًا، البورصة، تاريخ النشر (١١ يونيو ٢٠٢٤)، على الرابط التالي: https://www.alborsaanews.com/2024/06/11/1800693.
- صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصاديّة، مؤسسة الكويت للتقدّم العلمي، الكويت، ٢٠٠٤.
- عايدة راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، يناير ٢٠١٤.
- عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، دراسات تنمويّة، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٧٣، ٢٠٢١.
- عبير محمود، الاقتصاد الأخضر: مفهومه وقطاعاته المختلفة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٢، جامعة عين شمس – كلية التجارة، إبريل ٢٠١٦.
- عجز الحساب الجاري المصري يتراجع خلال الربع الأول ١٢٪، الشرق الأوسط، تاريخ النشر (٥ يناير ٢٠٢٤)، على الرابط التالي: https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/4771496-%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-12.
- عدنان مكي، التنمية والتخطيط الإقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٩١.
- عدنان مكي، التنمية والتخطيط الإقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٩١.
- غادة سيد عبدالله سيد، السندات الخضراء ودورها في دعم الاقتصاد المصري – بالأشارة إلى بعض التجارب الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج١٢, ع٤، جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالاسماعيلية، أكتوبر ٢٠٢١.
- لامية حليمي، التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة: مدينة مصدر أنموذجا، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، مج٢٢, ع٢، الجزائر، ديسمبر ٢٠٢٢.
- مارينا ويس، مصر: التصدي لتغير المناخ من أجل مستقبل أكثر صحة وازدهاراً، البنك الدولي، تاريخ النشر (١٩ إبريل ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2022/04/19/-egypt-acting-against-climate-change-for-a-healthier-more-prosperous-future.
- مبادرة وطنية لتمكين النشء والشباب للتفاعل مع قضايا تغير المناخ "الشباب والمناخ" إطلاق قافلة، موقع يونيسف مصر، تاريخ النشر (٤ سبتمبر ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://www.unicef.org/egypt/ar/press-releases/youth-climate-caravan-national-initiative-putting-youth-forefront-climate-action.
- المحافظات المصرية تشهد عقد ندوات وورش عمل للتعريف بقمة المناخ المقبلة في شرم الشيخ، موقع الأمم المتحدة، تاريخ النشر (٣ أغسطس ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2022/08/1108112.
- محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥.

- محمد عبدالعظيم أحمد، محددات الاقتصاد الأخضر في مصر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ع٣٣، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف – مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، نوفمبر ٢٠٢٣.
- محور التنمية الاقتصادية: المؤشرات الكمية / التحديات والبرامج، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، على الرابط التالي: http://sdsegypt2030.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%89/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1/
- محور التنمية الاقتصادية، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، على الرابط التالي: http://sdsegypt2030.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%89/
- مرفت تلاوي، وعمر رزازا، رباب الصدر، معجم مفاهيم التنمية، مؤسسات الإمام الصدر، لبنان، د.ت.
- مريم طبنى، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٩.
- مصر تقود الجهود الدولية من أجل التصدي لظاهرة التغير المناخي، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر (٧ يونيو ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg/Story/236294/
- مصر وقضية التغيرات المناخية، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر (١٩ يونيو ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg/Story/41146/
- مع قرب انتهاء موسم مواجهة نوبات تلوث الهواء الحادة ٢٠٢٠... ياسمين فؤاد: وصلنا لنسبة تجميع ١٢٠% حتى الآن من قش الأرز المستهدف تجميعه هذا العام، وزارة البيئة، تاريخ النشر (٤ نوفمبر ٢٠٢٠)، على الرابط التالي: http://www.eeaa.gov.eg/ar-eg.
- الموانئ الخضراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، على الرابط التالي: https://www.idsc.gov.eg/IDSC/Infomedia/List.aspx?id=1.

ثانيًا، المراجع الأجنبية:

- Hazem Hassanein Muhammad, Impact of the Green Economy on Sustainable Development in Egypt Challenges and Opportunities, INTERNATIONAL JOURNAL OF HUMANITIES AND LANGUAGE RESEARCH, VOLUME 5, ISSUE 1, 2022.
- Michael Redclift, Sustainable development (1987–2005): an oxymoron comes of age, King's College, London – United Kingdom, Volume13, Issue4, 2006, P65-66.
- Steven Stone, The role of green economy in sustainable development. 7-8, 2010.
- What is sustainable development, Sustainable Development Commission, Link: https://www.sd-commission.org.uk/pages/what-is-sustainable-development.html .

- Yasmine Ramzy, Green economy: a pathway to sustainable economic growth in Egypt, International Journal of Business and Economic Development, Vol.1, Number 3, November 2013.

الهوامش:

(١) عبير محمود، الاقتصاد الأخضر: مفهومه وقطاعاته المختلفة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٢، جامعة عين شمس - كلية التجارة، إبريل ٢٠١٦.

(٢) سيد محمد، التحول نحو الاقتصاد الأخضر: وضع استراتيجية تسويقية من أجل تعزيز تبني مصادر الطاقة المتجددة في الشركات والمؤسسات في السوق المصري، إدارة الاعمال، ع١٨٢، جمعية إدارة الاعمال العربية، مصر، سبتمبر ٢٠٢٣.

(٣) محمد عبدالعظيم أحمد، محددات الاقتصاد الأخضر في مصر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ع٣٣، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف - مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، نوفمبر ٢٠٢٣.

(٤) غادة سيد عبدالله سيد، السندات الخضراء ودورها في دعم الاقتصاد المصري - بالأشارة إلى بعض التجارب الدولية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج١٢, ع٤، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالاسماعيلية، أكتوبر ٢٠٢١.

(٥) بشير دريدي، الاقتصاد الأخضر آلية لتعزيز التنمية المستدامة: تجارب عربية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مج٧, ع١، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، مارس ٢٠٢٢.

(٦) مريم طبنى، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٩.

(٧) لامية حليمي، التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة: مدينة مصدر أنموذجا، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، مج٢٢, ع٢، الجزائر، ديسمبر ٢٠٢٢.

([8]) Hazem Hassanein Muhammad, Impact of the Green Economy on Sustainable Development in Egypt Challenges and Opportunities, INTERNATIONAL JOURNAL OF HUMANITIES AND LANGUAGE RESEARCH, VOLUME 5, ISSUE 1, 2022.

([9]) Yasmine Ramzy, Green economy: a pathway to sustainable economic growth in Egypt, International Journal of Business and Economic Development, Vol.1, Number 3, November 2013.

(١٠) تقرير المدير التنفيذي: القرار ١٠/١: الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة- الدورة الثانية، نيروبي (كينيا)، ٢٣- ٢٧ مايو ٢٠١٦، ص٣-٤.

(١١) جاء المحور الأساسي للمؤتمر تحت عنوان "اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"".

(١٢) المرجع السابق، ص٤.

(١٣) يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه "الاقتصاد الذي ينتج فيه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الإيكولوجية للموارد، والاقتصاد الأخضر في أبسط صوره ذلك الاقتصاد الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمرية".

أسامة محمد، الاقتصاد الأخضر- الجزء الأول البيئة والتنوع البيولوجي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢- ٥.

(14) Steven Stone, The role of green economy in sustainable development. 7-8, 2010, P 22

(١٥) عايدة راضي خنفر، الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، يناير ٢٠١٤، ص ٥٥ – ٥٨.

(١٦) تُعرف التنمية الاقتصاديّة بأنّها: "الغاية الأساسيّة لمختلف السياسات الاقتصاديّة، وذلك لمواجهة الحاجات الفرديّة والجماعيّة (ارتفاع مستوى المعيشة) من ناحية ولمواجهة المنافسة الدوليّة من ناحية أخرى". محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥.

(١٧) مرفت تلاوي، وعمر رزازا، رباب الصدر، معجم مفاهيم التنمية، مؤسسات الإمام الصدر، لبنان، د.ت.

(١٨) عدنان مكي، التنمية والتخطيط الإقليمي، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٩١، ص٢٤.

(١٩) المرجع السابق، ص٢٤.

(٢٠) حجلية رحالي، ورفيقة بوخلافة، مقال بعنوان: التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، المركز الجامعي تيبازة، د.ت.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) صقر أحمد صقر، التنمية الاقتصاديّة، مؤسسة الكويت للتقدّم العلمي، الكويت، ٢٠٠٤، ص١٥.

(٢٣) عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، دراسات تنمويّة، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٧٣، ٢٠٢١، ص٧.

(24) Michael Redclift, Sustainable development (1987–2005): an oxymoron comes of age, King's College, London – United Kingdom, Volume13, Issue4, 2006, P65-66.

تعرف التنمية المستدامة بأنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني، وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه".

كما تعرفها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" التنمية المستدامة بأنها "عمليّة إدارة الموارد الطبيعية، والعمل على توجيهها نحو التغير التقني والمؤسسي بصورة تضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية". وترى "الفاو" أن التنمية المستدامة في مجالات الزراعة والمصادر السمكية والغابات تحمي الثروة الطبيعيّة بما فيها الأرض والمياه والمصادر الوراثيّة النباتية، وكذلك الحيوانية من الأضرار التي قد تلحق بها، ولا تضر بالبيئة، كما تتصف بأنها ملائمة من الناحية الفنية والتقنية، ومن الناحية الاقتصادية ولا يرفضها المجتمع.

What is sustainable development, Sustainable Development Commission, Link: https://www.sd-commission.org.uk/pages/what-is-sustainable-development.html

(25) Ibid.

(26) محور التنمية الاقتصادية، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، على الرابط التالي: http://sdsegypt2030.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%89 /

(27) المصدر السابق.

(28) محور التنمية الاقتصادية: المؤشرات الكمية/ التحديات والبرامج، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، على الرابط التالي: http://sdsegypt2030.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%89/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1 /

(29) البطالة في مصر تتراجع إلى ٦,٧ بالمئة بالربع الأول من ٢٠٢٤ من ٦,٩ بالمئة على أساس فصلي، وكالة الأناضول، مأخوذ من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، تاريخ النشر (١٥ مايو ٢٠٢٤)، على الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A5%D9%84%D9%89-67-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-2024/3220319#:~:text=%D9%88%D8%A8%D9%84%D8%BA%20%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D9%84%D9%8A%D9%86%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84,17.7%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%20%D9%81%D8%B5%D9%84%D9%8A .

(30) توقعات إيجابية للاقتصاد المصري من المؤسسات الدولية، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر (١٤ مايو ٢٠٢٤)، على الرابط التالي:
https://www.sis.gov.eg/Story/273880/%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9?lang=ar

(31) صفقة رأس الحكمة تخفض عجز الموازنة إلى ٣,٦٪ من الناتج المحلى بـ١١ شهرًا، البورصة، تاريخ النشر (١١ يونيو ٢٠٢٤)، على الرابط التالي:https://www.alborsaanews.com/2024/06/11/1800693

(32) عجز الحساب الجاري المصري يتراجع خلال الربع الأول ١٢٪، الشرق الأوسط، تاريخ النشر (٥ يناير ٢٠٢٤)، على الرابط التالي:
https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/4771496-%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-12

(33) انخفاض عجز الميزان التجاري لمصر ٣٧,٢٪ إلى ٢,٠٨ مليار دولار في يناير، العربية، تاريخ النشر (٤ إبريل ٢٠٢٤)، على الرابط التالي:
https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2024/04/04/%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B137-2-%D8%A7%D9%84%D9%89-2-08-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-#:~:text=%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%B6%D8%AA%20%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9%20%D8%B9%D8%AC%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A,%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D8%A6%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A .

(34) الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء المصري، تاريخ النشر (١٦ أكتوبر ٢٠١٩)، على الرابط التالي:
https://www.facebook.com/MinistryTransportation/posts/1425066620983660

(35) الموانئ الخضراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، علي الرابط التالي:
https://www.idsc.gov.eg/IDSC/Infomedia/List.aspx?id=1

(36) الصفحة الرسمية لوزارة البيئة، تاريخ النشر (٣١ مارس ٢٠٢١)، على الرابط التالي:
https://www.facebook.com/EGY.Environment/posts/2831735263732192

(37) مع قرب انتهاء موسم مواجهة نوبات تلوث الهواء الحادة ٢٠٢٠... ياسمين فؤاد: وصلنا لنسبة تجميع ١٢٠% حتى الآن من قش الأرز المستهدف تجميعه هذا العام، وزارة البيئة، تاريخ النشر (٤ نوفمبر ٢٠٢٠)، علي الرابط التالي:http://www.eeaa.gov.eg/ar-eg

(38) الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء المصري، تاريخ النشر (٢ ديسمبر ٢٠٢٠)، علي الرابط التالي:
https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/photos/a

(39) مصر تقود الجهود الدولية من أجل التصدي لظاهرة التغير المناخي، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر (٧ يونيو ٢٠٢٢)، على الرابط التالي:https://www.sis.gov.eg/Story/236294/

(40) سمير القرعيش، تجارب الدول العربية فى التحول للاقتصاد الأخضر، مجلة السياسة الدولية، الأهرام الاستراتيجي، تاريخ النشر (٧ نوفمبر ٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/18402.aspx

(41) مثل مجموعة المصريين للاستثمار وشركة برق الإماراتية للمركبات الكهربائية.

(42) مصر وقضية التغيرات المناخية، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ النشر (١٩ يونيو ٢٠٢٢)، على الرابط التالي:
https://www.sis.gov.eg/Story/41146/

(43) مصر تستعد لقمة المناخ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، تاريخ النشر (٤ سبتمبر COP 27 رائدة المنشاوي، ..
٢٠٢٢)، على الرابط التالي: https://www.idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/7347

(44) المصدر السابق.

(45) الدولة تتوسع في تنفيذ المشروعات الخضراء لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، الهيئة العامة للاستعلامات لرئاسة الجمهورية، تاريخ النشر (٢١ نوفمبر ٢٠٢٢)، على الرابط التالي:
https://sis.gov.eg/Story/246428/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9?lang=ar

(46) مارينا ويس، مصر: التصدي لتغير المناخ من أجل مستقبل أكثر صحة وازدهاراً، البنك الدولي، تاريخ النشر (١٩ إبريل ٢٠٢٢)، على الرابط التالي:https://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2022/04/19/-egypt-acting-against-climate-change-for-a-healthier-more-prosperous-future

(47)COP 27 رانـدة المنشـــاوي، مصـــر تسـتعد لقمـة المنـــاخ، مرجع سابق ..

(48) مبادرة وطنية لتمكين النشء والشباب للتفاعل مع قضايا تغير المناخ "الشباب والمناخ" إطلاق قافلة، موقع يونيسف مصر، تاريخ النشر (٤ سبتمبر ٢٠٢٢)، على الرابط التالي:https://www.unicef.org/egypt/ar/press-releases/youth-climate-caravan-national-initiative-putting-youth-forefront-climate-action

(49) المحافظات المصرية تشهد عقد ندوات وورش عمل للتعريف بقمة المناخ المقبلة في شرم الشيخ، موقع الأمم المتحدة، تاريخ النشر (٣ أغسطس ٢٠٢٢)، على الرابط التالي:https://news.un.org/ar/story/2022/08/1108112